مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨١٢**

الخميس، ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الساعة ٣٠/١٠

نيويورك

الرئيس: السيد مقداد .... (الجمهورية العربية السورية)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد لافروف
اسبانيا	السيد أرياس
ألمانيا	السيد تروتفاين
أنغولا	السيد لوكاس
باكستان	السيد أكرم
بلغاريا	السيد تفروف
شيلي	السيد مونيوز
الصين	السيد جانغ يشان
غينيا	السيد سو
فرنسا	السيد دو كلو
الكاميرون	السيد تيجاني
المكسيك	السيد أغيلار سنسر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

03-47303 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطتين إعلاميتين من سعادة السير إمير جونس باري، ممثل المملكة المتحدة، وسعادة السيد جون نغروبونتي، ممثل الولايات المتحدة.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جون نغروبونتي، ممثل الولايات المتحدة.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): في ٢٢ أيار/مايو، اجتمعت هذه الهيئة لمساعدة الشعب العراقي على استرداد عافيته بعد عقود من القمع والإهمال المتعمد والعزلة. وقد اعتمدنا إطارا لتمكين سلطة التحالف المؤقتة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة وآخرين في الأسرة الدولية من الإسهام في إعادة إعمار العراق.

في ذلك الوقت، التزمت حكومة بلادي والمملكة المتحدة بإبلاغ المجلس كل ثلاثة أشهر بما تحقق في تنفيذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وكنا نترقب هذه الفرصة لإبلاغ المجلس بالتفصيل عن الأنشطة والجهود التي يقوم بها التحالف لإثبات عزمنا على تهيئة الظروف التي يمكن للشعب العراقي من خلالها أن يرسم مستقبله، والسعي للحصول على دعم متواصل من المجلس لهذه العملية التي لا سابقة لها.

ولكن، شأننا شأن جميع الحاضرين هنا، فضلا عن الأصدقاء والزملاء في شتى بلدان العالم، فإن خطوتنا اليوم أبطأ، وابتسامتنا أقل إشراقا، بعد أن بدأنا نستوعب حجم الخسارة التي لا تُقَدّر بفقد سيرجيو دي ميلو وغيره من موظفي الأمم المتحدة والموظفين العراقيين الذين لقوا حتفهم يوم الثلاثاء.

لم يمض سوى ثلاثة أشهر قصار منذ أن اتخذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وخلال تلك الفترة الوجيزة، كرّس سيرجيو وموظفوه كل الجهد لتنفيذ الولاية التي أناطها بهم المجلس، ورسموا طريقا لإسهامات الأمم المتحدة لإعادة إعمار العراق. وعلى مدى نحو ٦٠ عاما، كانت الأمم المتحدة شريكا وصديقا للشعوب التي تحتاج إلى مساعدتها في جميع أنحاء العالم. وموظفو الأمم المتحدة الذين اختاروا بكامل حريتهم تقديم المساعدة في العراق، هم موظفون مهنيون مدنيون عُزّل كرسوا قدراتهم وطاقاتهم في سبيل الخدمة العامة. هؤلاء أناس طيبون رجال ونساء يأتون من كل حدب وصوب لمد يد المساعدة حين نطلبها. وأنهم ليسوا أعداء لأحد.

وباسم الولايات المتحدة الأمريكية والشعب الأمريكي، أقدم خالص تعازينا للضحايا وأسرهم. كما أود أن أؤكد للمجلس أن قوى التحالف تعمل بشكل وثيق مع مسؤولي الأمم المتحدة لضمان حصول المصابين على العناية الطبية المناسبة. ونقدر بالغ التقدير عروض المساعدة العديدة من الدول الأخرى في ذلك العمل الصعب – بل والمحزن – الذي يجري في موقع الهجوم.

ولئن كنا لا نعرف بعد هوية الذين ارتكبوا هذه الجريمة النكراء، إلا أن بوسعنا أن نستخلص دوافعهم: وهي عودة عهد الإرهاب الوحشي لنظام حكم صدام وحزب البعث؛ وإرهاب مَن يرغبون في العمل مع المجتمع

الدولي لبناء عراق حر وديمقراطي؛ وفتح جبهة جديدة في الحرب العالمية الدائرة بين الإرهابيين والأمم المتحضرة؛ والحيلولة دون ظهور عراق جديد يعيش شعبه في سلام مع نفسه ومع جيرانه؛ وتهديد الأسس التي أرسيت بعناية منذ أن تحرر العراق.

لقد اجتهد الشعب العراقي والتحالف والأمم المتحدة وآخرون في المجتمع الدولي بقوة خلال الأشهر القليلة الماضية لبناء عراق جديد. وبدعم ملموس من المجتمع الدولي، سيحقق الشعب العراقي كل طاقات أمته العظيمة. مع ذلك، وكما يبين هجوم الثلاثاء المروع، ينبغي ألا تراودنا أية أوهام بشأن جسامة المهمة الملقاة على عاتقنا.

إن ثلاثين عاما من الطغيان الغاشم قد شوهت البنيان السياسي العراقي وعطلت نموه. واستمرار عدم الاستثمار في الهياكل البشرية والمادية قد ترك العراق عاجزا عن الوفاء باحتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين. ولا بد للعراق من أن يحوِّل اقتصاده المنهار إلى نظام قائم على السوق بشكل فعال. ولا بد من استعادة الخدمات الرئيسية بالكامل، وتحسينها وتوسيع نطاقها. ويجب أن يعود صوت الشعب العراقي بعد الصمت الذي فرض عليه وأن يتكلم بحرية في مجتمع مدني من خلال وسائط إعلام مسؤولة وعبر انتخابات محلية ووطنية. ويجب أن يحل حكم القانون، الذي يكرسه دستور جديد ويستمد ركائزه من احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، محل حكم الإرهاب. ويجب تحويل الشرطة والجيش من أدوات للقمع والوحشية إلى مؤسسات تتسم بالكفاءة وقادرة على ضمان النظام والأمن.

إن القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) يقدم الإطار لنهضة العراق. وكان إنشاء مجلس الحكم المؤلف من ٢٥ عضواً في ١٣ تموز/يوليه أحد أهم الإنجازات التي تحققت منذ اتخذ ذلك القرار. والأمر الآن متروك لمجلس الحكم لكي يوجِّه البلاد عبر عدد من الأحداث، منها تعيين وزراء لحكومة مؤقتة، ووضع دستور وعقد انتخابات بما يفضي إلى قيام حكومة تمثيلية معترف بها دوليا.

وللمرة الأولى منذ عقود، باتت الموارد العراقية– بما في ذلك عائدات النفط، وأصول النظام السابق وأموال المانحين – تنفق لما فيه خير الشعب العراقي. وقام التحالف، بالتنسيق مع مجلس الحكم، بوضع ميزانية لما تبقى من عام ٢٠٠٣، تبلغ ٦,١ بليون دولار. وأخذ مجلس الحكم الآن دور الريادة في وضع ميزانية لعام ٢٠٠٤.

واسمحوا لي أن أبرز معالم هامة أخرى على طريق التقدم. ففي جميع هذه المجالات، عمل التحالف جنبا إلى جنب مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، وفي حالات عديدة، ما كان بوسعنا تحقيق ما وصلنا إليه بدون مساعدتها وخبراتها.

إننا نعمل من أجل تحسين الظروف الاقتصادية. فالمرتبات والمرتبات التقاعدية ومدفوعات الطوارئ تضخ ٢٠ مليون دولار في الاقتصاد العراقي شهريا. ويقوم التحالف بشراء محصولي القمح والشعير من المزارعين العراقيين. وتبذل جهود في الوقت الحالي لإنشاء مصرف تجاري عراقي ووضع نظام مصرفي. ومن المقرر أن يتم توحيد العملة في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وفي مجال الأمن، بدأنا برامج لتمكين العراقيين من تطوير القدرة على إحباط أعمال المخربين الذين يريدون تدمير الهياكل الكهربائية الرئيسية وصناعة النفط وغيرها من القطاعات الأخرى الضرورية لتجديد العراق. وعلى سبيل المثال، نعكف على تنظيم فرق عراقية للدفاع المدني للعمل مع قوات التحالف فيما يتعلق بالمهام الأمنية، وعيّنا أيضا عدة آلاف من العراقيين في إدارة حماية المنشآت لتوفير الأمن

للهياكل الأساسية الحساسة، والمنشآت الحكومية والممتلكات الثقافية والتعليمية.

واتخذنا خطوات كبيرة نحو تعزيز مناخ أمني بقوة شرطة عراقية فعالة تتسم بالروح المهنية. واستجاب عشرات الآلاف من أفراد الشرطة العراقية لنداء العودة إلى العمل لتحسين أوضاع بلدهم، ويجري الآن تجنيد وتدريب آلاف آخرين لنشرهم في الشوارع. وهناك في الوقت الراهن حوالي ٣٨ ٠٠٠ شرطي يجوبون أنحاء البلد، حوالي ٦ ٠٠٠ منهم في بغداد. وهدفنا النهائي أن يكون لدينا ما يقرب من ٦٥ ٠٠٠ شرطي في أنحاء البلد. ولا نزال نعمل جاهدين مع العراقيين لتجديد وإعادة فتح مراكز الشرطة والمحاكم والسجون في أنحاء البلاد. وتواصل بعض البلدان فعلا المساهمة بالخبرة وبالمدربين أو بالمعدات لدعم برامج الشرطة في العراق، منها على وجه الخصوص الدانمرك وسنغافورة وكندا وكوريا الجنوبية. وسنحتاج إلى مساعدة بلدان أخرى لبناء قوة شرطة عراقية فعالة دائمة.

من المهام الأساسية لإصلاح القطاع الأمني في العراق جعل تجريد الهياكل الأمنية الداخلية لنظام صدام من السلاح تجريدا دائما. غير أن العراق، بعد أن يستأنف السيطرة الكاملة على شؤونه، سيحتاج إلى قوة عسكرية للدفاع عن النفس. ووفقا لذلك، بدأنا تدريب جيش عراقي جديد. وندعم جهود مجلس الحكم لوضع الإطار المؤسسي القانوني الضروري لضمان أن تكون السياسة الأمنية الوطنية الجديدة والمؤسسات الأمنية الوطنية للعراق تحت سيطرة ديمقراطية ومدنية، وبوسعها أن تحفظ أمن العراق في منطقة آمنة.

وكما هو الحال بالنسبة لمبادراتنا لإصلاح الشرطة المدنية، ومبادرات الإصلاح الأمنية الأخرى، يرحب الشعب العراقي والتحالف بمشاركة المجتمع الدولي في هذه الجهود، ويحتاجان إليها، في المساعدة على إحلال الأمن والاستقرار في العراق. وقد انضمت بلدان كثيرة بالفعل إلى هذه الجهود. وأكثر من ٣٠ دولة أرسلت أو تعهدت بإرسال قوات لتعزيز استقرار العراق. وإننا نواصل جهودنا لتأمين مساهمات من دول أخرى.

إن توقيت اعتداء يوم الثلاثاء لم يكن عارضا. بل حدث عند منعطف حاسم، حيث بدأ أثر الخطط والجهود الأولية يحقق نتيجة إيجابية. والعراق الآمن، الديمقراطي المستقل تهديد وهدف في الوقت نفسه بالنسبة للذين يودون الرجوع بالزمن إلى أيام حكم الطغيان. وفي وجه هذه المحاولة لتخريب مستقبل العراق ليس هناك سوى رد واحد أمامنا إذا ما أردنا أن نرقى إلى مستوى مبادئ ميثاقنا. يجب على أعضاء هذه الهيئة أن يقفوا معا دون قيد أو شرط. ويجب أن نقوي كفاحنا ضد الإرهاب وننفّذ تنفيذا قويا تدابير لمنع وقمع أعمال الإرهاب، ويجب أن نقوي ونعزز دعمنا للأمن والاستقرار في العراق لنهيئ بيئة يقرر فيها شعب العراق مستقبله بحرية.

ويمكن لأعضاء هذه الهيئة أن يكرّموا أفضل تكريم التركة التي خلّفها مَن لقوا مصرعهم يوم الثلاثاء بالتزام ثابت مستدام لبناء عراق أفضل.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسير إمير جونس باري، ممثل المملكة المتحدة.

السير إمير جونس باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أنضم إلى السفير نغروبونتي في الإعراب عن الفزع والغضب إزاء أحداث يوم الثلاثاء. وبوجه خاص، نتشاطر الحزن على فقد سيرجيو فييرا دي ميلو وموظفي الأمم المتحدة الآخرين والموظفين العراقيين. لقد حظي سيرجيو وفريقه، مثل كل أصدقائنا وزملائنا من بين موظفي الأمم المتحدة في نيويورك وفي العالم أجمع، بتقديرنا واحترامنا

لالتزامهم الثابت بتحسين أوضاع شعب العراق والتمسك بالمبادئ السامية للأمم المتحدة.

إن التقدم الذي نستعرضه اليوم أنا والسفير نغروبونتي، تقدم شامل تقريبا، بفضل عمل التحالف والأمم المتحدة معا. والتحديات الباقية سنواجهها معا. وبما أن عزمنا اليوم أقوى لمساعدة الشعب العراقي في تحقيق المستقبل المزدهر المستقر الذي يستحقه، لا يمكننا أن نسمح لأقلية صغيرة بأن تسلبه مستقبله. إن أهدافنا في العراق واضحة وقد بيّنها مجلس الأمن بشكل متكرر: عراق حر ذو سيادة يحكمه شعب العراق لمصلحة شعب العراق بأسرع وقت ممكن.

لكن علينا أن نعترف بالمصاعب التي تواجهها أية دولة في الانتقال من صراع إلى ديمقراطية سلمية مستقرة تلتزم بالقانون. والتجربة في البلقان وفي أفريقيا تبرز المصاعب المشتركة التي توجد دائما. والانتقال إلى العدالة، والتعامل مع مجرمي الماضي، ووضع القانون والنظام القانوني وتشكيل شرطة فعالة ووضع نظام قضائي فعال ونظام عقابي فعال كلها أساسية لكنها ضرورات تتحقق بصعوبة في المجتمع المدني.

إن للأمم المتحدة خبرة كبيرة في المساعدة على تنظيم الانتخابات، لكن المهمة صعبة ومؤلمة وتستغرق وقتا طويلا. وإن الحكم التمثيلي أكثر بكثير من مجرد تنظيم الانتخابات. إن الأمر يتطلب قوانين انتخابية وأحزابا سياسية. فكيف يمكن إبلاغ الجماهير بالبيانات؟ وكيف يمكن للناس أن يخوضوا حملاتهم الانتخابية بحرية؟ وكيف يمكن زرع الممارسة الديمقراطية؟ وهل تتوفر الإرادة السياسية لتحقيق ذلك والعمل معا لبلوغ تلك الأهداف؟

بوسعي أن أمضي في سرد مجالات أخرى كثيرة، ليس أقلها المجال الاقتصادي. لكن نقطتي الأساسية هي أن تحدي البناء تحدٍ كبير دائما، والعراق، بطبيعة الحال، أكثر صعوبة بأكثر من طريقة، لأننا نبدأ، بعد أكثر من ٣٠ عاما من قمع صدام واستغلاله للعراق ولشعبه. ويبدو لي أن المجتمع الدولي، في مجموعه، أخطأ في تقدير الضرر الأساسي الذي سببه لنسيج العراق ومجتمعه نظام خبيث.

لقد تناول السفير نغروبونتي الأمن والاقتصاد. وسأتناول الأنشطة الإنسانية، والإسهام الذي تقدمه سلطة التحالف المؤقتة في الجهود العراقية لإقامة مؤسسات محلية لحكم تمثيلي والالتزام بضمان حقوق الإنسان، والإصلاح القانوني والقضائي.

أبدأ بأول هذه الأنشطة – الأنشطة الإنسانية وتوفير الخدمات الأساسية. إن نظم توزيع الغذاء استعيدت بالكامل. لكن للمضي في ذلك من الضروري أن ننظر إلى ما وراء برنامج النفط مقابل الغذاء. ونحن نقوم بتقييمات تتعلق بالفقر والضعف لتحديد المجالات المطلوب فيها تقديم دعم مستمر.

وفي مجال الرعاية الصحية، تعمل الآن كل المستشفيات في العراق، التي يبلغ عددها ٢٤٠ مستشفى. وبمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، جرى تقديم أكثر من ٢٢ مليون جرعة أمصال للتطعيم ضد الحصبة، والدرن الرئوي، ومرض الكبد الوبائي باء، والدفتريا، والسعال الديكي، والتيتانوس وشلل الأطفال، بما يكفي لتطعيم٤.٢ من ملايين الأطفال. وقد انتهى الآن موسم الإصابة بمرض الكوليرا. وأدى العمل الفوري إلى خفض عدد حالات الإصابة المؤكدة إلى ٦٥ حالة، وهو أدنى من المعدل بكثير.

إننا نعيد إنعاش النظام التعليمي في جميع أنحاء البلد، بتوزيع ١,٢ مليون مجموعة مواد للطلاب و ٩٠٠ ٣ مجموعة مواد للمدارس. وبحلول نهاية شهر حزيران/يونيه فتحت معظم المدارس. وبدأنا في تحسين المرافق المدرسية، كما أننا نقوم باستعراض جميع الكتب المدرسية وتوافرها. وبحلول

نهاية شـهر كـانون الأول/ديسـمبر، سـيتم طبـع ٧٠ مليـون كتاب مدرسي منقح.

وما زال قطاع المياه يمثل أولوية. فقد أصلحنا أكثر من ١٣٠ عطلا جوهريا في الشبكة. ومع ذلك، كما رأينا بصورة مذهلة، فقد ضربت الشبكة ضربا شديدا من عمليات التخريب المنظمة بصورة كبيرة، ومما سبَّب تفاقم ذلك نقص قطع الغيار والكيميائيات. لكن المشروعات موجودة، في بغداد وفي غيرها من الأماكن، لتحسين منشآت المعالجة القائمة، ولبناء منشآت معالجة أخرى لصالح ١١,٥ مليون شخص.

ويمكنني أن انتقل إلى الحكم التمثيلي. لقد سبق أن نوهنا بإنشاء مجلس الحكم لكي يقود البلد إلى الانتخابات وإلى تشكيل حكومة تمثيلية. والمجلس شريكنا في كثير من القرارات المتعلقة بإدارة العراق. وقد شكل مجلس الحكم لجنة تحضيرية دستورية، تعقد اجتماعاتها الآن لتنظيم مشاورات في جميع أنحاء البلد بشأن وضع دستور في المستقبل. وأعد مجلس الحكم استراتيجية للتشاور مع المجتمع المدني وإشراكه في ذلك العمل. وستقدم اللجنة تقريرا إلى مجلس الحكم بحلول منتصف أيلول/سبتمبر.

ونعمل أيضا على ضمان وجود مؤسسات عراقية تمثيلية على الصعيد المحلي، حيث تتخذ، بالطبع، الكثير من القرارات التي تؤثر في حياة الأفراد. ولدى كل مدينة عراقية رئيسية الآن حكومة محلية. ونحن على وشك نشر أفرقة للمساعدة في بناء حكومات المحافظات، كما أن التحالف ملتزم بإشراك النساء في جميع مراحل إعمار العراق وعلى جميع المستويات.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان والإصلاح القانوني والقضائي، فإننا نعمل على دعم إنشاء ثقافة تحترم فيها حقوق الإنسان. ولا بد أن تكون حقوق الإنسان وسيادة القانون أمرين محوريين لبناء مؤسسات تمثيلية وديمقراطية في العراق.

إننا نعمل على ضمان تحقيق العدالة الانتقالية. وقد أجرت أفرقة الطب الشرعي الدولية تقييمات ابتدائية لأكثر من ٦٠ من ١٥٠ مقبرة جماعية تم التبليغ عنها. ويقوم فريق بجمع شهادات الشهود والوثائق. ونعمل على الحفاظ على الأدلة، كما نأمل أن نبدأ قريبا في إنشاء مكتب عراقي وطني للأشخاص المفقودين. وأشد ما يمكن أن نلام عليه لا يمكن أن يرقى إلى صعوبة أن نقوم نحن بهذا العمل.

إننا ندعم الجهود الرامية إلى تعزيز المجتمع المدني والتثقيف بحقوق الإنسان في العراق. وقد قمنا بنشر المعلومات ووفرنا التدريب بشأن استحقاقات حقوق الإنسان الأساسية وإجراءات الحماية التي يضمنها القانون الدولي.

إن استعادة القانون والنظام تعتمد جزئيا على إنشاء نظام للعدالة عامل بصورة كاملة وفعالة. وقد قمنا بإصلاح أكثر من ٤٥٠ من مباني المحاكم وعشرات من مرافق السجون في جميع أنحاء البلد. وهناك لجنة استعراض قضائية مؤلفة من عدد متساو من أعضاء التحالف والأعضاء العراقيين تجري تمحيصا للقضاة والمدعين العامين. وأنشئت محكمة جنائية مركزية من أكثر القانونيين ذوي السمعة الحسنة في العراق بوصفها نموذجا للنزاهة والإنصاف القضائيين لتناول القضايا التي لها أهمية خاصة أو مغزى وطني.

في ختام بياني، أقول إنه ينبغي ألا يقلل أي عضو في المجلس من صعوبة أو أهمية العمل الذي نقوم به. فقد قمع صدام العراق لأكثر من ثلاثة عقود. وبدد ثروة العراق. إن الاقتصاد الذي كانت تديره الدولة في حاجة ماسة إلى الإصلاح، مع وجود نسبة ٦٠ في المائة من البطالة وعدم

وجود استثمار جاد في البنية التحتية لفترة عقود. وقد بدأ الشعب العراقي يدرك الآن أن مئات الآلاف من مواطنيه قتلتهم حكومتهم بنفسها.

وفي حين ينبغي ألا يقلل المرء من التحدي، ينبغي له أيضا ألا يقلل من التزامنا المستمر بالعمل، إلى جانب الأمم المتحدة، مع شعب العراق. ولا يمكننا أن نتحمل الفشل. فالمجتمع الدولي مدين بهذا للعراق. والعراق المزدهر والمستقر والعضو المرموق في المجتمع الدولي سيكون نجاحا لسيرجيو فييرا دي ميلو ولموظفيه الذين فقدوا أرواحهم وإشادة بهم. إننا نتشاطر أهداف العراق، وآراؤنا بشأن تحقيق هذه الأهداف متفقة. وقد استجبنا على النحو الصحيح للحوادث المروعة التي وقعت هذا الأسبوع بتجديد تصميمنا على العمل معا لبناء مستقبل أفضل للعراق.

إن المملكة المتحدة تؤمن بأن من الصواب الرد بزيادة المشاركة الدولية في كل عناصر المساعدة للشعب العراقي، مرورا بالتصدي للمشاكل الأمنية وتطوير الجوانب الاقتصادية والسياسية.

لقد حان الوقت المناسب لكي ندرس مرة أخرى السبل التي يمكننا نحن، المجتمع الدولي - المؤسسات الدولية والبلدان فرادى - من أن نظهر تضامننا جميعا مع العراق بتوطيد المشاركة الحالية. فالاحتياجات واضحة تماما. والسؤال هو كيف يمكن للأمم المتحدة أن تفعل المزيد للإسراع بالعملية السياسية، حيث لدينا رؤية مشتركة بصورة متزايدة لما هو مطلوب عمله في العراق. كيف يمكننا التعجيل بالدعم للإعمار والتنمية الاقتصادية؟ إننا بحاجة إلى تعزيز الأمن. ما المطلوب من مجلس الأمن أن يفعله، لكي يساعد بصورة أفضل الدول الراغبة في المساهمة على أن تفعل ذلك؟ كيف يمكننا الوفاء باحتياجات أعمال الشرطة في العراق، وعلاقات العراق مع البلدان المجاورة له، وأمن الدولة المتوحدة وحماية حدودها؟ وهي كلها مسائل ذات صلة بالموضوع وجوهرية. وبالتالي، ما هو نطاق العمل الذي من شأنه أن يعزز تحقيق النجاح في العراق؟ والمملكة المتحدة يحدوها الكثير من الأمل أن يتمكن مجلس الأمن في الأيام المقبلة من مناقشة تلك المسائل بصورة بناءة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن. ونظرا لعدم وجود قائمة بالمتكلمين، أود أن أدعو أعضاء المجلس الراغبين في الكلام إلى إبلاغ الأمانة العامة برغبتهم هذه الآن.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): فرنسا، شأنها شأن المجتمع الدولي برمته، ما زالت تشعر بالصدمة من الهجوم الشنيع الذي ارتكب ضد الأمم المتحدة في بغداد في ١٩ آب/أغسطس، الهجوم الذي أدى إلى مقتل سيرجيو فييرا دي ميلو وعدد من زملائه وإصابة عشرات آخرين بجراح. وفي تلك الظروف المؤلمة، التي لا نعرف فيها بعد مصير كثير من الأشخاص، لا يمكن لجلستنا في هذا اليوم، التي كانت مقررة من قبل للاستماع إلى إحاطة إعلامية من سلطة التحالف، إلا أن تتأثر بهذا تأثيرا عميقا. إننا ما زلنا منشغلي البال على الضحايا والجرحى، وعلى أسرهم وعلى موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في الميدان.

ولا شك أن الوقت لم يحن لاستخلاص الدروس النهائية أو لاتخاذ أي قرارات بشأن العواقب السياسية. ينبغي أن نتجنب التفسيرات المبسطة القائمة على تقسيم العالم إلى أخيار وأشرار. وينبغي لنا جميعا - الأمم المتحدة وأعضاء المجلس وسلطة التحالف - أن نتحلى بالتواضع. ويجب أن نخصص وقتا للتحليل والتفكير، بدءا بقدر من مشاورة ضمائرنا وتحليل دقيق للوضع من جميع جوانبه المعقدة. ونحن نعتقد أن الوقت قد حان لكي نحدد الأسئلة وأن نبدأ في التفكير في سبل الرد عليها.

وانطلاقا من تلك الروح، أشكر وفدي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على الإحاطتين الإعلاميتين المفصلتين اللتين قدماها من فورهما. وقد استمعنا باهتمام بالغ إلى المعلومات التي قدماها إلى المجلس وسندرسها بدقة شديدة.

إن الشفافية المفرطة ضرورية إذا أردنا رؤية الأمور بوضوح والعمل بفعالية لكي يستعيد العراق استقلاله وسيادته بسرعة. إن هدفنا بالنسبة للعراق والعراقيين، بلد وشعب لهما حضارة عريقة متطورة جدا، لم يتغير. والمطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى كفالة تحول سياسي سريع يؤدي إلى إنهاء احتلال البلد وتمكين العراقيين من استعادة سيادتهم في إطار نظام يحترم حقوق الجميع وحرياتهم الأساسية.

إن الشرط الذي لا بد منه للإعمار الاقتصادي والسياسي للعراق يكمن بوضوح في استعادة الأمن والنظام العام. وأثناء انتظارنا لاستعادة السيادة العراقية على نحو تام، تقع تلك المسؤولية في المقام الأول على عاتق قوات الاحتلال طبقا للقانون الدولي، ولا سيما أنظمة لاهاي واتفاقيات جنيف، التي أشار إليها قرارا مجلس الأمن ١٤٧٢ (٢٠٠٣) و ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

ما حدث يوم الثلاثاء، ١٩ آب/أغسطس – وما سبقه من هجمات أخرى على أهداف مدنية – أمر بشع ويجب إدانة المقترفين وتقديمهم للعدالة. ومع ذلك، فالذي حدث يظهر على نحو مأساوي أن الأمن لا يزال المشكلة ذات الأولوية في العراق وأنه يجب النظر بجدية في إيجاد حل لها. ولسوء الطالع، أصبح العراق مسرح عمليات للإرهابيين.

وهناك بالطبع مستويات عديدة للاستجابة. ونفكر أولا في تدابير أمنية وآليات لكفالة سلامة الأفراد والممتلكات في العراق، سواء كان ذلك يتعلق بالأمم المتحدة أو بالعراقيين أو بدبلوماسيين أجانب أو بالعاملين في المجال الإنساني. ولا يمكن للأمم المتحدة، في العراق أو في أماكن أخرى، أن تنفذ الولاية التي عهد إليها بها مجلس الأمن ما لم تتوافر شروط تحقيقها، لا سيما فيما يتعلق بالأمن. ويجب علينا جميعا النظر في هذه المشكلة الخطيرة المتعلقة ببعثات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم.

وفيما يتعلق بالعراق، أرجو من وفدي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تقديم أية توضيحات يمكنهما تقديمها بشأن الآليات الحالية. ما هي آلية بث وتبادل المعلومات فيما بين السلطة والأمم المتحدة والبعثات الأجنبية في العراق؟ ما هي آلية التحذير؟ ما هي التدابير المحددة للحماية الموجودة على أرض الواقع؟ ما هي التدابير النوعية والكمية للتعزيز المخطط لها؟ كيف يمكن حماية المؤسسات والأفراد العاملين في المجالات المدنية والإنسانية وفي الوقت نفسه احترام استقلاليتهم على نحو كامل وتفادي اللبس بأي شكل بينهم وبين قوات الاحتلال العسكري؟

لا توجد إجابات سهلة. ولا يمكن أن يكون التصدي لتحدي الإرهاب والعنف مسألة أمنية وعسكرية محضة. فالحل قبل كل شيء سياسي أيضا. وللإفلات من المصيدة التي نصبها الإرهابيون، وهي استراتيجية إشاعة الفوضى وخلق فراغ، يجب أن تُعطى للعراقيين مرة أخرى مسؤولياتهم وسيادتهم في أقرب وقت ممكن وبتسلسل للأحداث محدد بوضوح.

لقد أشار الأمين العام إلى ذلك في تقريره في الشهر الماضي. وينص التقرير على ما يلي: ”ثمة حاجة ملحة إلى وضع تسلسل واضح ومحدد للأحداث يؤدي إلى انتهاء الاحتلال العسكري“. (S/2003/715، الفقرة ١٠٧) وقد ردد سيرجيو فييرا دي ميلو نفسه هذا البيان أمام المجلس في

الشهر الماضي. وفرنسا مقتنعة بأن فرص نجاح الانتقال السياسي ستكون أكبر إذا ما قاده العراقيون بأنفسهم، بالمساعدة لا من قوات الاحتلال فحسب ولكن أيضا من المجتمع الدولي بأسره ممثلا بالأمم المتحدة.

ومثلما صرح وفدي في الشهر الماضي، يبدو لنا أن الأمم المتحدة هي وحدها التي تتمتع بالشرعية والحياد ولديها الخبرة لكفالة فعالية عملية استعادة سلطة الدولة. ومن الأساسي الحفاظ على استقلالها الذي يكفل شرعيتها. وفرنسا مقتنعة أيضا بأن استقرار العراق يعتمد على القدرة على التعامل بسرعة مع الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان التي اقترفها نظام صدام حسين وعلى القدرة على إنشاء آليات للمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وتعزيز حقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، سأكون شاكرا جدا لوفدي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إذا قدما أية توضيحات إضافية.

أخيرا، ثمة جانب أعتقد أنه ينبغي ذكره فيما يتعلق بالمشكلة الأمنية ألا وهو الانتشار. فنحن لا نزال نفتقر إلى أية تفاصيل عن أسلحة الدمار الشامل التي قيل إن نظام صدام حسين كان يمتلكها. فإذا كانت موجودة بالفعل، لا يسعنا إلا أن نقلق من جراء عدم العثور عليها في هذا السياق من الأعمال الإرهابية.

وفي ذلك السياق، يبدو لنا أيضا أنه من الجوهري جدا أن يعيد مجلس الأمن نظره في ولاية لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (أنموفيك)، مثلما وعدنا بذلك، في وقت زمني معقول. وما زالت فرنسا مقتنعة أن الأنموفيك ينبغي أن تقوم بدور رئيسي في التحقق من نزع سلاح ناجع في العراق والتصديق عليه.

إن التعبئة المشتركة للمجتمع الدولي بأسره هو المتطلب الأساسي الثاني لإعادة بناء العراق في المجال الاقتصادي والسياسي بشكل ناجح. ولن يكون ذلك ممكنا إلا إذا اعترفت سلطات التحالف بأنها لا تستطيع أن تنجح بمفردها وإذا اضطلعت بدورها بأسلوب يتسم بالشفافية الكاملة. فتقاسم الأعباء والمسؤوليات في عالم تتساوى فيه الدول في السيادة يعني أيضا تقاسم المعلومات والصلاحيات. ولا يمكن للمجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، أن يضطلعا بدور مركزي وفعال إلا إذا شرعت سلطات التحالف بعملية إعادة بناء شفافة من جميع الجوانب، ولا سيما في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية. ويجب توخي الوضوح في توزيع وتنسيق الأدوار والمسؤوليات.

إن إعادة البناء الاقتصادي تتطلب أيضا وضع جدول زمني ونتفق مع فكرة عقد مؤتمر المانحين في تشرين الأول/أكتوبر، لا سيما إذا ما أخذنا في الحسبان أنه ينبغي أن يكون المجتمع الدولي على دراية تامة بكيفية استخدام سلطة التحالف المؤقتة لموارد العراق النفطية والمالية. وبرغم ذلك، وكما هو الأمر مدهش كما يبدو، ينقصنا لغاية الآن الأداة الأساسية التي اشترطها القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) لضمان رقابة دولية مستمرة على استخدام الموارد العراقية، أي المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لصندوق تنمية العراق. ونعتقد أنه من الجوهري إنشاء ذلك المجلس بدون أي تأخير. ونعتقد أيضا أنه ينبغي تمتع المجلس بالسلطة والقدرة الكاملتين للقيام بالمراقبة الفعالة لاستخدام الأموال كما حددتها الفقرتان ١٣ و ١٤ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

تشعر فرنسا بعميق القلق إزاء الوضع الحالي في العراق. وندين الأعمال الإرهابية بقوة. ويتعين علينا اليوم أن نواجه السؤال الفظيع هل سنكون في نفس الوضع اليوم لو منذ البداية تم إنشاء، وتحت مظلة الأمم المتحدة، نهج شراكة دولية حقيقي وشامل بشأن المشاكل الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويتعين علينا أن نبذل

كل جهد الآن لتجنب إطالة عدم الاستقرار وظهور الإرهاب في العراق، الظاهرة المكروهة أخلاقيا والمشجوبة بغض النظر عن مصدره والذي من شأنه أيضا أن يشكل خطرا كبيرا على الشعب العراقي. وذلك يعني مراجعة الاستراتيجية المتبعة حتى الآن بطريقة شاملة كي يسود السلام.

السيد تراوتوين (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بالشكر لممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على عرضيهما الشاملين بشأن الوضع العام في العراق والجهود الجارية لإعادة وإصلاح ذلك البلد وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وكذلك لتقييمهما للوضع بعد الهجمات الإرهابية المروعة على مقار الأمم المتحدة يوم الثلاثاء الماضي.

ونشارك الأمانة بأسرها الشعور العميق بالأسى لفقدان أصدقاء وزملاء، ومن بينهم السيد فييرا دي ميلو، الممثل الخاص في العراق، الذي كان بحق موظفا دوليا رائعا وممثلا للأمم المتحدة، فضلا عن الآخرين الذين طورنا معهم ليس علاقات مهنية فحسب وإنما علاقات شخصية عميقة أيضا. ولن ننساهم ولن ننسى عملهم.

إن حادثة يوم الثلاثاء أوضحت ضخامة التحدي الذي نواجهه في العراق. إلا أن ذلك لا يغير الأهداف الاستراتيجية التي يسعى إلى تحقيقها المجتمع الدولي في ذلك البلد. ويتمثل أولى تلك الأهداف في استعادة الأمن في كامل البلد. وهو بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) ووفقا للقانون الدولي، المسؤولية المطلقة لقوات التحالف. والهدف الثاني يتمثل في إعادة البناء الاقتصادي والسياسي للعراق، بهدف استعادة السيادة الكاملة.

وتشارك ألمانيا في المجال الإنساني وسوف تستمر في تقديم المساعدة في ذلك الصدد. ولا نستبعد تقديم المساعدة في القطاع الإنساني، وبذلك نسهم في العملية السياسية.

ومن وجهة نظرنا، ينبغي الإسراع بعملية استعادة السيادة. وفي هذا الصدد، يمثل مجلس الحكم الخطوة الأولى المتوسطة على ذلك الطريق. ويظل الدور المركزي للأمم المتحدة في العراق الأساس الضروري لهذه العملية. وكلما تعزز ذلك الدور كلما اكتسب مصداقية ودعم محلي وإقليمي ودولي أكبر.

وينبغي أن نبحث عن طرق لكسب قلوب الشعب العراقي. ونحن على يقين من أن ذلك يرتبط بمفهوم الإطار الزمني الذي قدمه الأمين العام في تقريره في تموز/يوليه (S/2003/715). ويرتبط أيضا بتصور سائد لدى قطاع كبير من السكان العراقيين إزاء احتلال من قِبَل قوات أجنبية له.

استهدف الهجوم النيل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وكذلك عزل الحلفاء في العراق. وكلما تقوى دور الأمم المتحدة في العراق، كلما أصبح من الواضح بأن المقاومة ضد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي هي في واقع الأمر موجهة ضد تطلعات الشعب العراقي للعيش في سلام ووضع حد لمعاناته. وكما أشار الأمين العام، فإننا ندين بالفضل بذلك للسيد سيرجيو فييرا دي ميلو ذلك أن سلطة التحالف المؤقتة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي والشعب العراقي كلها تقف صفا واحدا الآن.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): إن الهجوم الإرهابي الذي تعرض له مقر الأمم المتحدة في بغداد يوم الثلاثاء الماضي قد أحدث صدمة عميقة في بلادي. وباسم الحكومة البلغارية، أتقدم بخالص تعازي الشعب البلغاري إلى أُسَر من قتلوا في ذلك الهجوم وتعاطفنا مع المصابين وأسرهم.

لقد كـان سـيرجيو فيـيرا دي ميلـو موظـف خدمـة مدنيـة دوليـة فـذاً، تمكـن مـن خـلال روح التضحيـة بـالذات وديناميتـه مـن تـرك بصماتـه علـى أجـزاء مـن العـالم تمتـد مـن تيمور– ليشتي إلى كوسوفو. وإننا لن ننساه أبدا.

ولئـن كـانت فـرق الإنقـاذ لا تـزال تفتـش بـين حطـام فنـدق القنـال، يبـدو لنـا أن الأسـلوب الأمثـل لتخليـد ذكـرى سيرجيو فييرا دي ميلـو وزملائـه هـو مواصلـة العمـل الـذي بدأوه في العراق، لتمكين الشعب العراقي من أن يتسـلم زمـام مصيره مرة أخرى وأن يبني العراق الحر والديمقراطي الـذي لا يرغب الإرهابيون الذين قتلوهم في رؤيته.

ولا عجـب أنـه لم تعلـن أي جهـة مسـؤوليتها عـن الجريمـة النكـراء الـتي ارتكبـت في بغـداد حـتى الآن. فالشـر لا يجرؤ أحيانا على أن يكشف عن وجهه أمام مجتمع دولي يتملكه الرَّوع. ولهذا، يجب أن نكـافح هـذا الشـر بمزيـد مـن القوة والوحدة.

وأود أن أشـكر السـفير نغروبونـتي والسـير إمـري جونس باري على تقريريهما عن الحالة في العراق بعد ثلاثـة أشـهر مـن اتخـاذ القـرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). لقـد تـأثرت كثـيرا بنطاق العمل الذي أنجزته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في العـراق فيمـا يتعلـق بإعـادة بنـاء ذلـك البلـد سياسـيا واقتصاديا.

والأنباء التي ترد إلينا من العراق، وإن كـانت تبعـث على القلـق أحيانـا، إلا أنهـا لا تتيـح لنـا دائمـا أن نتبـين حجـم العمل الجيد الذي يقوم بـه المجتمـع الـدولي لمسـاعدة العراقيـين على بناء العراق الذي نتطلع إليه جميعا.

وبلادي، بلغاريا، كانت من بين البلدان التي التزمت التزامـا راسـخا بعمليـة تحقيـق الاسـتقرار وإعـادة البنـاء في العراق. وفيما يتعلق بالأمن، أسهمت بلغاريا بكتيبة تعمـل في منطقـة كربـلاء. وبـلادي مسـتعدة أيضـا للإسـهام بخبراتهـا ومواردها في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق.

وفي هذه المرحلة، نرى من الأهمية بمكـان أن يسـتعيد المجتمع الدولي وحـدة الصـف مـن خـلال الأمـم المتحـدة، وأن يسـاعد الشـعب العراقـي علـى تـولي زمـام أمـره. ومـا فتئـت بلغاريا تعلق أهمية على الدور المركزي الذي تقوم بـه المنظمـة في إعـادة بنـاء العـراق سياسـيا واقتصاديـا. ونعتقـد أن الأمـم المتحدة لديها من الخبرات والتجارب الضرورية ما يمكنها مـن القيـام بعمـل متميـز في العـراق. وخـير دليـل علـى ذلـك هـو العمل الذي أنجزه سيرجيو فييرا دي ميلو وزملاؤه.

أما بالنسبة للعملية السياسية، فإننا نعتبر إنشاء مجلس الحكم المؤقت خطوة هامة على طريق إنشـاء حكومـة عراقيـة معترف بها دوليا. ونحن على اقتناع بأن العراق سيتمكن مـن خلال هذه العملية من أن يستعيد كـامل سيادته وأن يضطلع بعملية الانتقال البالغة الصعوبة مـن حكـم اسـتبدادي معـزول دوليا إلى عـراق ديمقراطـي يقـوم بـدوره كـاملا في السـاحة الدولية ويعيش في سلام مع جيرانه.

وسـتواصل بلغاريـا الإسـهام في العمـل الـذي تقـوم بـه الأمـم المتحـدة في العـراق. وبطبيعـة الحـال، يجـب أن نفكـر في السبل الكفيلة بتعزيز أمن موظفي الأمم المتحـدة في العـراق وفي كل مكان آخر في العـالم. إلا أن الهجـوم الإرهـابي الـذي وقـع يـوم الثلاثـاء ينبغي ألا يعوقنـا عـن مواصلـة السـير علـى الطريق الذي خطه سيرجيو فييرا دي ميلو صوب قيـام الأمـم المتحدة بدور متزايد الأهمية والفعالية في العراق.

إن القـرار ١٥٠٠ (٢٠٠٣)، الـذي أنشـئت بموجبـه بعثـة الأمـم المتحـدة لمسـاعدة العـراق، هـو أسـاس ممتـاز لهـذا العمل. ومن الأهمية بمكان أن تنفذ الولاية المنوطـة بالبعثـة مـن قبل مجلس الأمن تنفيذا كاملا.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مرة أخرى أن بلغاريا تؤمن بأن وحدة الصف بين أعضاء المجلس هي وحدها الكفيلة بتمكين العراق من استرداد كامل سيادته وتولي زمام مستقبله، الذي لن يكون إلا مستقبل حرية وديمقراطية.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): لقد كان اليوم التاسع عشر من شهر آب/أغسطس ٢٠٠٣ بالنسبة لنا يوم حزن وأسى. إذ تعرض مقر الأمم المتحدة في بغداد لهجوم إرهابي عنيف، أسفر عن خسائر بشرية فادحة. والحكومة الصينية تدين بقوة هذا الهجوم الشنيع على موظفي الأمم المتحدة.

والرئيس الصيني، هو خينتاو، قد أصدر بيانا بشأن هذا الحادث، وأعرب باسم حكومة الصين وشعبها عن تعازينا إلى الأسر المنكوبة وعن خالص مواساتنا للمصابين. كما بعث وزير الخارجية الصيني، لي زهاوشينغ، برقية إلى الأمين العام بهذا الشأن.

ونشعر بالحزن العميق لكون هذا الحادث أسفر عن الوفاة المؤسفة للسيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام. لقد عمل السيد فييرا دي ميلو، خلال خدمته في الأمم المتحدة طوال أكثر من ٣٠ عاما، دون كلل من أجل صون السلام. وكان رحيله خسارة كبيرة حقا للأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن تفانيه، وشجاعته وسعيه من أجل السلام والعدالة ستتذكرها الشعوب دائما في أنحاء العالم.

استمعت البعثة الصينية بانتباه إلى البيانين اللذين أدلى بهما سفيرا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ونحن نشكرهما لإحاطتيهما عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، اللتين ستساعداننا أكثر على متابعة آخر التطورات في العراق.

إن الاعتداء على مقر الأمم المتحدة في بغداد وإلقاء القنابل على السفارة الأردنية في العراق في أوائل هذا الشهر يثبتان مرة أخرى أن الأمن لا يزال يمثل القضية الرئيسية في العراق اليوم. إن انعدام الأمن يعرقل عملية المساعدة الإنسانية الطبيعية وإعادة البناء السياسي والاقتصادي في العراق. وقد أصبحت استعادة السلم والاستقرار إلى العراق في وقت مبكر أولى الأولويات. وكما أشار الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٧ تموز/يوليه،

> ”أن سلطة التحالف المؤقتة، وليس الأمم المتحدة، هي المسؤولة عن تدبير شؤون العراق، والعمل لما فيه صالح الشعب، وتحقيق استتباب الأمن والاستقرار“. (S/2003/715، الفقرة ١٠٥)

ونأمل في عودة الاستقرار إلى العراق في وقت مبكِّر وضمان أمن موظفي الأمم المتحدة بشكل فعال، وذلك بفضل الجهود النشطة من جانب الأطراف المعنية.

ونرحب بالتدابير النشطة التي اعتمدها مجلس الحكم منذ إنشائه لاستعادة السيادة، مثل تعيين قادة للفرع الإداري وإرساء الأساس لوضع دستور جديد. ونأمل أن تكون هذه التدابير مواتية للإقامة المبكرة لحكومة جديدة ذات قاعدة عريضة يؤيدها الشعب العراقي. وما برحنا نرى أن جهود إعادة البناء في العراق لا يمكن أن تنجح دون المشاركة الواسعة والتعاون النشط من جانب المجتمع الدولي. وينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور نشط فعال في إعادة بناء العراق.

بالرغم من الاعتداء على مقر الأمم المتحدة في بغداد، نحن مقتنعون بأن بعثة الأمم المتحدة في العراق لن تنهي مهمتها. ونأمل أن يكون القرار ١٥٠٠ (٢٠٠٣)، الذي أصدره مجلس الأمن في الأسبوع الماضي، بداية دور هام تقوم به الأمم المتحدة في العراق. وأود أن أؤكد من

جديد أن الصين ستواصل، جنبا إلى جنب مع سائر أعضاء المجتمع الدولي، دعم دور الأمم المتحدة الهام بخصوص المسألة العراقية ومساعدة الشعب العراقي على استعادة الاستقرار والنظام بأسرع وقت ممكن.

السيد مونيوس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود، أولا، أن أشكر سفيري الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على المعلومات التي قدماها إلينا بشأن الأحداث الجارية في العراق. ونحن نرى أن من الأمور البناءة أن يتلقى أعضاء مجلس الأمن تلك المعلومات وأن يدلوا بتعليقات بشأنها.

نحن نتفهم تماما صعوبة مناقشة إنجازات محددة في سياق تشوبه بشدة الأحداث التي تحيط بالاعتداء الإرهابي المميت على مكاتب الأمم المتحدة في بغداد. ونحن لا يمكننا أن نفوت هذه الفرصة دون التأكيد مجددا على إدانتنا القوية لذلك الاعتداء الإجرامي وتأكيد الحاجة إلى تقديم مرتكبيه إلى العدالة. وقد أعربنا عن تعازينا للأمين العام ومن خلاله، لأسر الضحايا، وبشكل خاص فيما يتعلق بموت سيرجيو فييرا دي ميللو، وهو رفيق من أمريكا اللاتينية ودبلوماسي بارز. لقد ضحت الأمم المتحدة بالأرواح البشرية مقابل حقها في المشاركة في عملية إعادة بناء العراق.

إن الإرهاب، الذي يسعى إلى تغليب الكراهية والعنف على الرشد والتسامح، واحد من أكبر تهديدات عصرنا الحاضر. وقد شهدنا هذا في بغداد وفي القدس. ومع ذلك فإن كفاحنا ضد الإرهاب لا يمكن أن يكون، ويجب ألا يكون، سلسلة من الجهود المنفردة المنفصلة. بل يجب أن يكون جهدا مشتركا للمجتمع الدولي. وتلك الأحداث تؤكد صدق هذا الادعاء.

بالرغم من أسفنا لفقدان أرواح موظفين مدنيين دوليين وموظفين عراقيين بالأمم المتحدة في بغداد، يجب ألا نسمح لهذه الأعمال بأن تحولنا عن الطريق نحو استعادة العراق وشعبه لسيادتهما الكاملة. نحن نعلم أن الحالة بالغة التعقيد وأن جهودا جديدة أعظم مطلوبة لتحقيق استقرار الحالة في العراق.

وفي رأي الوفد الشيلي أن الظروف الجديدة تتطلب من المجلس أن يركِّز اهتمامه على جانبين أوليين هامين. الأول مسألة أمن أفراد الأمم المتحدة في أنحاء العالم، وعلى وجه الخصوص في العراق. وفي هذا الشأن نعتبر أن من الضروري استعراض التدابير التي اتخذت حتى الآن وإجراء التصحيحات الضرورية لتجنب تكرار الأحداث المؤسفة مثل تلك التي وقعت يوم الثلاثاء الماضي. ونحن نرى أن هذه المهمة يجب القيام بها بشكل مشترك من جانب مجلس الأمن، والأمانة العامة، وبطبيعة الحال من جانب ممثلي قوات التحالف في العراق.

ثانيا، في ضوء الأحداث الأخيرة، نعتقد أنه يجب على مجلس الأمن، أن يبدأ عملية للسعي إلى إيجاد آليات جديدة ونهج مختلفة لعمله المقبل في العراق. وفي هذا الخصوص، نعتقد أن نقطة الانطلاق في تلك العملية للتفكير الملي يجب أن تكون القرار، الذي أعيد تأكيده أمس، بمواصلة تحقيق مقاصد وأهداف الأمم المتحدة في العراق. وأية خطوة إلى الخلف ستكون مؤشرا على انتصار العنف والإرهاب. ونعتقد أن المجلس ملزم بالنظر في الطرق والوسائل التي يمكن بها للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يتعاونا بشكل أكثر نشاطا في المهام الإنسانية وفي إعادة بناء العراق بكل جوانبها.

والخبرة المكتسبة والآليات المستخدمة في مناطق أخرى، مثل أفغانستان أو كوسوفو، قد تكون مفيدة في هذا الشأن. وقد يكون من الملائم أيضا مرة أخرى النظر في العملية الانتقالية في العراق في إطار زمني، كما اقترح الأمين

العام على مجلس الأمن، لاستعادة سيادة شعب العراق بأسرع وقت ممكن.

أخيرا، لا يساور وفد بلدي أي شك في أن تحقيق استقرار العراق وإعادة بنائه اختبار للمجتمع الدولي بأسره ولمسؤوليته.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لقد تقرر عقد هذه الجلسة للاستماع إلى إحاطتين إعلاميتين من ممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وفقا لأحكام القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). ونحن نشكرهما على التقرير الذي عرضاه، وهو التقرير الذي ستدرسه سلطات بلدي بعناية.

ومما يدعو إلى الأسف، أن هذه الجلسة تتزامن مع إحدى أخطر المآسي التي أثرت على الأمم المتحدة في تاريخها. ففي بغداد كانت الأمم المتحدة ضحية بريئة، ضحية كانت موجودة في ذلك البلد لمساعدة شعب العراق في إطار ولاية محددة أسندها إليها مجلس الأمن. وقد أعربت باكستان عن أسفها العميق إزاء العمليات المروعة للقتل والجراح كما أعربت عن تعاطفها مع الأسر المكلومة ومع الأمم المتحدة. إن مقتل سيرجيو فييرا دي ميلو وغيره من الأصدقاء والزملاء في بغداد يمثل في الواقع ضربة كبيرة للذين يعملون منا في الأمم المتحدة. ورحبت باكستان ببيان الأمين العام الذي أفاد بأن الأمم المتحدة ستبقى في العراق وستقوم بالولاية المنوطة لها.

وقد أثارت إعجابنا بصورة عميقة نماذج بطولة الموظفين المدنيين الدوليين في أعقاب هذا الهجوم. ولا بد أن نتذكر قرار الكثيرين الذين قرروا الاستمرار في البقاء في العراق بالرغم من هذا الهجوم ومن الخطر الذي يجابهونه. إن الذين قتلوا والذين أصيبوا بجراح لا بد من تكريمهم لأنهم يبينون أسمى روح التفاني والتضحية التي تجسد روح الأمم المتحدة.

ومن الواضح أنه يجب تحسين الحالة الأمنية للأمم المتحدة، وموظفيها وبرامجها. وهذا مطلب بموجب القرارين ١٤٧٢ (٢٠٠٣) و ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وهو مطلب تقع المسؤولية عنه في هذه اللحظة على سلطة التحالف المؤقتة. وبدون الأمن، لا يمكن تحقيق الأهداف التي أوكل الوفاء بها إلى الأمم المتحدة، فضلا عن الأهداف الأخرى لتعزيز السلام والاستقرار في العراق. ولذلك، لا بد لنا من أن ندرس هذه المأساة وأن نرى ما هي الخطوات المطلوبة التي يمكن اتخاذها لتوفير المزيد من الأمن الفعَّال للأمم المتحدة ولعملياتها. وهناك خيارات متنوعة، يجب علينا أن نستكشفها. وسيعتمد قبول هذه الخيارات، في رأينا، أولا وقبل كل شيء على قبول شعب العراق لها. وينبغي أيضا أن نسعى إلى الحصول على موافقته.

ومن الواضح، أن الإرهاب قد جاء إلى العراق وأنه لا بد من التنديد بالإرهاب بجميع مظاهره ولا بد من مكافحته في العراق و في أجزاء أخرى من العالم. لكننا نؤمن بأنه لمكافحة الإرهاب، لا بد من كسب قلوب وعقول الشعب العراقي. وسيقتضي كسب قلوب وعقول الشعب العراقي اتخاذ المجتمع الدولي للعديد من الخطوات الموازية.

أولا، يحدونا الأمل في أن تواصل سلطة التحالف المؤقتة العملية، بالدعم المتزايد من الأمم المتحدة، وأن تقدم المساعدة الإنسانية إلى الشعب العراقي، وأن تنعش الاقتصاد العراقي وتحسن الظروف الاجتماعية في ذلك البلد الذي دمرته الحرب. ونأمل في أن تبني المؤسسات العراقية استجابة لاحتياجات ورغبات الشعب العراقي.

ثانيا، إننا مقتنعون بأنه سيتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكبر وأوسع في العراق، وذلك في جملة أمور، من أجل تعزيز شرعية وقبول المساعي التي يقوم بها المجتمع الدولي لتحقيق الاستقرار والتقدم في العراق. فالفقرتان ٩٨

و ٩٩ من تقرير الأمين العام (S/2003/715) تحددان المهام الواجب القيام بها.

ثالثا، نحتاج إلى عملية سياسية واضحة وشاملة وأصلية في العراق، بتسلسل واضح يفضي إلى إنشاء حكومة عراقية ممثلة تمثيلا كاملا تتولى مسؤولية متزايدة عن جميع جوانب الحكم في العراق.

وأخيرا، أود أن أكرر نقطة طرحتها باكستان باستمرار في المجلس. إن جميع المساعي الدولية في العراق ينبغي أن تتابع في إطار المبادئ الدولية المنطبقة: ألا وهي احترام السيادة الإقليمية والاستقلال السياسي للعراق؛ احترام حق الشعب العراقي في اختيار مستقبله السياسي وشكل الحكم الذي ينشده؛ احترام حق الشعب العراقي في السيطرة على الموارد الخاصة به؛ واحترام التقاليد الدينية والثقافية للأمة العراقية.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن تقييمات ما حصل في بغداد في ١٩ آب/أغسطس قد زودني بها رئيس ووزير خارجية بلدي في رسالتيهما إلى الأمين العام وفي بياناتهما العامة. وفي تلك البيانات، اعتُبر مقتل سيرجيو فييرا دي ميلو وزملائه خسارة لا يمكن تعويضها للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي بأسره. وقد شددت البيانات على أن ما حصل في بغداد يبين لنا مرة أخرى أنه حيثما ذهب الإرهابيون، يتبعهم الإرهاب، وأنه لا يوجد مبرر لإيواء الإرهابيين ولا بد من مكافحتهم.

ونعرب عن سخطنا لأن الأمم المتحدة أصبحت هدفا للإرهابيين. وقد كانت جميع جهودها في العراق موجهة إلى مساعدة الشعب العراقي على التغلب على عواقب الصراع العسكري وإلى إعادة ترسيخ حياة سلمية. والقيادة الروسية مقتنعة بأنه على الرغم من هذا العمل الإرهابي الهمجي، يجب أن يواصل المجتمع الدولي مشاركته في إيجاد حل في العراق. وأحد الشروط الضرورية لذلك هو كفالة الاشتراك الواسع النطاق والجماعي من جانب المجتمع الدولي في إعمار العراق.

إن الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السفير نغروبونتي والسفير جونس باري وبيانات أعضاء آخرين في مجلس الأمن أظهرت بوضوح أننا جميعا نرغب في رؤية دور أقوى وأكثر نشاطا للأمم المتحدة في العراق. ويتضح جليا أيضا أننا نحتاج، لتحقيق هذه الغاية، إلى كفالة أمن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في العراق. وفي الوقت الحالي، تقع مسؤولية الحماية على عاتق أعضاء التحالف. ونحن على استعداد لأن ندعم في مجلس الأمن أية تدابير إضافية لتعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة في العراق. ويتضح أيضا أن هذه المهمة ترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الكلي في العراق. ويتضح من الإحاطتين الإعلاميتين ومن المناقشة التي أعقبتهما، أن الأمن هو المجال الذي توجد فيه أكبر المشاكل. ونحن مقتنعون بأنه لن يمكن حل مشاكل الأمن إلا بالاقتران بجوانب رئيسية أخرى تتعلق بالحالة في العراق من قبيل العملية السياسية والجدول الزمني الواضح لاستعادة سيادة العراق، وتوطيد عملية المساعدة الإنسانية، والتعاون في حل المشاكل الاجتماعية والمساعدة من أجل الانتعاش الاقتصادي. وبالطبع، يجب أن تكون كل تلك التدابير مصحوبة بجهود ترمي إلى إنشاء هياكل يعوَّل عليها لصون القانون والنظام.

لقد لاحظت أن السفير جونس باري وجه دعوة في بيانه إلى مجلس الأمن لكي يدرس في غضون الأيام القادمة في إطار متعدد الأطراف سبل ووسائل تعزيز عمل الأمم المتحدة في العراق، بما في ذلك تسريع العملية السياسية والتصدي لقضايا اجتماعية واقتصادية وإنسانية وتعزيز الأمن. ونحن مستعدون للمشاركة في هذه المناقشة. ونعتقد أن قرار مجلس الأمن ١٥٠٠ (٢٠٠٣) يشكل بالإضافة إلى الأفكار التي

استمعنا إليها اليوم، نقطة بداية ممتازة لهذه المناقشة. ونأمل أنه أثناء المناقشة المزمع إجراؤها، سنتمكن من دراسة تلك الأفكار والاستماع إلى ردود على الأسئلة التي طرحت اليوم، لا سيما تلك التي طرحتها فرنسا. ونعتقد أيضا أنه لكي تصير هذه المناقشة مثمرة بأكبر قدر ممكن، من المفيد أن نستمع إلى توصيات الأمين العام. مرة أخرى، نحن مستعدون للمشاركة في مناقشة حسنة التوقيت، ونؤمن بأنها ينبغي أن تجرى في أقرب وقت ممكن.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أولا، يجب أن أكرر علانية تعازي الكاميرون حكومة وشعبا للأمين العام وأسرة الأمم المتحدة بكاملها، بمناسبة الحادث المأساوي المفاجئ بتاريخ ١٩ آب/أغسطس الذي أودى بحياة عدد من موظفي الأمم المتحدة، من ضمنهم سيرجيو فييرا دي ميلو الذي سنفتقده بكل أسف، وهو الذي نفذ بروح مهنية عالية وتصميم المهام الدقيقة المعهود بها إليه بوصفه الممثل الخاص للأمين العام للعراق. برحيله خسر النظام الدولي خسارة كبيرة. وفقدنا برحيله واحدا من أغلى كنوزنا وداعية أصيلا للسلام ونابغة في إدارة حالات ما بعد الصراع.

أود أيضا أن أنقل مواساة الكاميرون الكاملة للبرازيل والبلدان الأخرى التي أصابتها تلك المأساة التي يعجز اللسان عن وصفها، ولجميع العائلات المكلومة. إن العالم بأسره، بتضامنه، لا يسعه إلا أن يدين بأشد لهجة ذلك العمل الهمجي البشع الجبان الذي اقترف ضد موظفي الأمم المتحدة الذين كانوا يعملون جانبا إلى جنب مع العراقيين بإيمان وحنان. لقد سقط شهداء السلام أولئك بينما كانوا يساعدون العراقيين على استعادة كرامتهم واستقلالهم وسعادتهم في مناخ من السلام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي يتشاطره الجميع على قدم المساواة – الذي حرم منه العراق لأكثر من ٣٠ عاما بينما كانت تمسك بخناقه دكتاتورية وحشية دموية.

وقد استمعنا باهتمام إلى إحاطتين إعلاميتين من عضوي التحالف، ونشكرهما جزيل الشكر عليهما. وفي المرحلة الحالية، لا يسعنا إلا أن نلاحظ باهتمام المعلومات المفصلة والدقيقة التي قدماها للمجلس وتقييمهما للموقف.

وفي جلستنا العلنية التاريخية بحق المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣، أعرب وفدي بوضوح عن دعمه لتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره (S/2003/715) المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣، لا سيما التوصيات المتعلقة بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، التي أقرها بعد ذلك مجلس الأمن بقراره ١٥٠٠ (٢٠٠٣). ووقت دعمنا لإنشاء البعثة اقترحت الكاميرون أن يفكر المجلس، من دون تأخير، في أفضل طريقة يمكن للأمم المتحدة أن تقدم بها إسهاما حاسما في حل القضية الشائكة المتعلقة بالافتقار إلى الأمن الذي يلحق الضرر حاليا بالجميع في العراق. ونحن نعتقد أن الوقت قد حان للإسراع في ذلك التفكير واتخاذ القرارات المناسبة بشأن التحديات التي يجب التصدي لها.

ويرى وفدي أنه بدا من الضروري، منذ شهر الآن، إضافة مكون عسكري إلى بعثة الأمم المتحدة في العراق. ويمكن أن يكون ذلك على هيئة قوة متعددة الجنسيات لها ولاية واضحة وقوية ونطاق عملها محدد بوضوح. وحتى إن لم تقدم المقارنات جميع الإجابات، يمكن أن يسترشد المجلس بأنماط أخرى عملت فيها قوة تابعة للأمم المتحدة إلى جانب قوة دولية موازية في نفس البلد. ونحن بالطبع، نواجه حالة لها سمات مختلفة، ولكن في العراق، مثلما في أماكن أخرى، يتطلب النهوض بالسلام والأمن والتقدم الاجتماعي والاقتصادي لشعب معذب إجراءات عملية من مجلس الأمن.

وسواء تعلق الأمر بشعب أفغانستان أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو العراق، فإن الضرورة تملي ما يجب عمله.

أعاد الأمين العام التأكيد على تصميمه على مواصلة العمل المبشر بالخير الذي شرع فيه السيد فييرا دي ميلو وفريقه. ويعتمد الأمر علينا لخلق ظروف أمنية أفضل لضمان نجاح ذلك العمل. ونحن مدينون لهم بهذا.

والنشاط الآخر المطلوب مواصلته لمتابعة الجهود التي بذلها السيد فييرا دي ميلو يتمثل بمناشدة البلدان في المنطقة التعاون لدعم جهود إعادة البناء في العراق، وكذلك العملية السياسية، التي يجب أن تؤدي في القريب العاجل إلى انتخابات حرة وديمقراطية.

أخيرا، أود أن أناشد التحالف أن يصبح أكثر انفتاحاً على الأمم المتحدة وأعضائها. وهذا يعني ضرورة أن يكون أكثر شفافية وأن يحدد بوضوح نشاطاته وأغراضه في العراق، ولا سيما التشجيع على استعادة العراقيين السريعة لإدارة بلدهم إداريا وسياسية واقتصاديا.

نحن جميعا منخرطون في تجديد وإعادة بناء العراق، شئنا أم أبينا. وهذا تحد يتعين علينا مواجهته معا تكريما لذكرى السيد فييرا دي ميلو وموظفي الأمم المتحدة الآخرين الذين سقطوا ضحايا هجوم ١٩ آب/أغسطس الشنيع.

السيد سو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أولا أن يهنئ سفير الولايات المتحدة نغروبونتي وسفير المملكة المتحدة إمير جونس باري على إحاطتيهما الإعلاميتين وتحليليهما العميقين التي قدماها لنا قبل قليل بشأن تطورات الوضع الأخير في العراق.

إننا نتطرق دائما لذلك الموضوع برعب وحزن غير محدودين، وهذا يصدق بصفة خاصة في أعقاب هذا الهجوم الشنيع على مقر الأمم المتحدة في بغداد الذي أدى إلى دمار عشوائي وخسائر في الأرواح. إن نشاطات المنظمة ترمز إلى إصرار المجتمع الدولي على المشاركة بشجاعة في إعادة بناء العراق.

وأود أن أعرب في ذلك السياق مرة أخرى عن تعازي شعب وحكومة غينيا الخالص للعائلات المفجوعة ولأسرة الأمم المتحدة بكاملها على هذه الخسائر التي لا تعوض، التي لحقت بالموظفين المتفانين والموهوبين الذين كرسوا كل تجارهم وخبرهم المشهود لهم بها لخدمة الشعب العراقي.

ولقد صدمنا بخاصة بكون الأمم المتحدة خسرت أحد القياديين المرموقين في مجال الدبلوماسية وحقوق الإنسان وحفظ السلام خلال هذا الهجوم الفظيع: النجم الساطع سيرجيو فييرا دي ميلو. إن البيان الذي قدمه لنا في هذا السياق يبرز حجم التحديات التي يتعين على المجلس أن يتصدى لها لإنجاز ولايته الهامة في النهوض بالسلم والأمن الدوليين.

ويرى وفد بلادي أن المجلس يقع على عاتقه الواجب الحتمي بأن يفكر مليا في السبل والوسائل المناسبة للقضاء على مخططات الإرهابيين التي تقسم العالم إلى أخيار وأشرار. ولا نعتقد أنه من باب المصادفة أن يقع الهجوم على الأمم المتحدة بعد أربعة أيام فقط من اعتماد قرار مجلس الأمن الذي ينشئ بعثة للأمم المتحدة في العراق، وبعد تعزيز وجودها هناك. ولا من الصدفة أن يكون الهجوم قد خطط له وتم القيام به ليكون أفظع هجوم على الأمم المتحدة منذ تأسيسها عام ١٩٤٥. ونحن على يقين من أن للإرهابيين هدفاً أساسياً: تعريض الإنجازات التي أحرزت في العراق للخطر بمنع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والمؤسسية الجارية نتيجة الزخم الذي أنشأه التحالف وبمساعدة المجتمع الدولي.

الإحاطتان الإعلاميتان أظهرتا بوضوح أن الوضع في العراق كان يتقدم بطريقة مرضية نسبيا من وجهة النظر الإنسانية والمؤسسية والسياسية. ويشيد وفدي بالجهود الجديرة بالثناء التي بذلها أعضاء التحالف، التي يسرت وضع حد لسنين من القمع والتمييز والمعاناة والحرمان من الحريات الفردية والجماعية. إننا نرحب بالإنجازات التي تمت بالفعل في المجال الاقتصادي والبنية التحتية والمجالين السياسي والثقافي. ويسعدنا أن نرى العراقيين، بالرغم من العنف، يتحملون المسؤولية عن مصيرهم بازدياد، وأن مجلس حكم انتقالي يمثل التنوع الوطني قد أنشئ. إن حكومة غينيا تدعم عمل ذلك المجلس دعما كاملا.

إن الهجوم الذي وقع يوم الثلاثاء الماضي يعزز إيمان وفدي بأنه يتعين على مجلس الأمن أن يدعم عملية إعادة بناء عراق جديد، وعلى وجه الخصوص عن طريق تشجيع إنشاء مؤسسات جديدة وديمقراطية.

ونعتقد أن هذا العمل الشنيع والمرفوض الذي ضرب الأمم المتحدة لا يجوز أن يثبط عزيمة المجتمع الدولي. وينبغي أن ندرك بشكل متزايد الحاجة لإعطاء الأمم المتحدة ولاية جديدة موسعة ومتماسكة كي تتمكن من التصدي للتحدي الحالي.

وعلينا أن نستمر حتى النهاية ونعيد النظر في هيكلة مهمتنا في العراق، وخاصة التدابير الأمنية التي يمكن اتخاذها على الفور. ومن المفيد أن يجري الأمين العام في أسرع وقت تقييما للحالة في الميدان لتهيئة أحوال من الأمن والسلامة أكثر موثوقية للاضطلاع بعمل منظمتنا. إن المهمة الأمنية هي في الواقع أولويتنا القصوى. ويجب أن تحظى باهتمامنا الكامل إذا ما أردنا أن ننجح في جهودنا. يجب عمل كل شيء من أجل ملاحقة وتقديم مرتكبي الاعتداء للعدالة. ويجب مواصلة وتعزيز الجهود الإنسانية للمجتمع الدولي. وعلينا بذل جهود لا تنضب لمساعدة الشعب العراقي المعذب على أخذ مستقبله بأيديه.

في الختام، يود بلدي أن يشجع النشاطات التي يقوم بها التحالف والمجتمع الدولي وجميع العاملين في الميدان لبناء عراق مسالم آمن ديمقراطي متصالح.

السيد أرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): من الصعب علينا أن نجد الكلمات التي تصف الهجوم الإرهابي، الذي أدى إلى مصرع السيد فييرا دي ميلو وعشرات آخرين، بما فيهم ضابط بحرية أسباني. لقد وقع ما لم يكن يخطر على البال. ووقع على الأمم المتحدة بالفعل اعتداء شنيع شائن. ووفدنا يعرب عن تعازيه لأسر ضحايا هذا الهجوم الإجرامي.

إنني ممتن لسفيري الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على إحاطتيهما الإعلاميتين واللتين وافانا بهما في هذا الجو الكئيب، حول بعض جوانب التقدم التي تحققت في مجالات معينة. وهذا يوضح أيضا لنا جسامة المهام المقبلة، التي يمكن إنجازها في ثلاثة مجالات: الأمن والعملية السياسية والاقتصاد.

إن المهمة الأولى، والهامة جدا، تتصل بالأمن. إن الإرهابيين الذين نفّذوا اعتداء الثلاثاء والقلّة التي يراودها الحنين إلى نظام صدام حسين يسعون أساسا إلى إيجاد جو من الفوضى يفضي إلى انقسام المجتمع الدولي. لا ينبغي أن ندعهم ينجحون في تحقيق هدفهم. بيد أنه للأسف ستكون هناك نكسات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقف ثابتا فيما يتصل بوجوده في العراق وتصميمه على إحلال السلام في العراق. وفيما يتصل بأمن موظفي الأمم المتحدة بصفة خاصة سيكون من الضروري إيجاد آلية تكفل الحماية الفعالة لموظفي المنظمة والعاملين في المجال الإنساني وفي ذات الوقت تحترم استقلالهم.

ولا يقل أهمية بالنسبة للعملية السياسية أن يستمر الشعب العراقي في المشاركة في صوغ مستقبله السياسي وأن يزيد من تلك المشاركة. ولهذا السبب نحن ندعم مجلس الحكم العراقي بوصفه خطوة أولى صوب إقامة حكومة منتخبة ديمقراطيا وصوب ممارسة الشعب العراقي الكاملة لسيادته في أقرب وقت ممكن.

والجانب الثالث الذي أشرت إليه هو مهمة إعادة الإعمار الاقتصادي. ولتحقيق تلك الغاية من الضروري للمجتمع الدولي أن يستجيب بسخاء للوفاء بهذه المهمة الصعبة، وذلك بالمشاركة في مؤتمر المانحين المقرر عقده في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر بعزم متجدد على مضاعفة جهوده المالية من أجل التغلب على الحالة الراهنة.

بلدي موجود في العراق بهدف واحد هو إعادة السلام والاستقرار والحرية إلى ذلك البلد. نحن ننشد إيجاد عراق مزدهر يتسنى فيه لشعبه أن يقرر مستقبله بمنأى عن العوائق والاستبداد. ولتحقيق تلك الغاية أرسلنا إلى العراق لواء هاما يتألف من ١ ٣٠٠ جندي من أسبانيا كما أرسلنا جنودا آخرين من بلدان شقيقة هي الجمهورية الدومينيكية والسلفادور ونيكاراغوا وهندوراس.

ولا أعتقد أن هذا هو وقت تبادل التهم وإجراء الاستقصاءات حول كيف تصرّف البعض منّا في فترة الشهرين أو الأربعة أشهر الماضية. والمحاولات الرامية إلى تحليل دوافع أعمال بعض أعضاء المجتمع الدولي هي محاولات عقيمة تأتي بنتائج عكسية وليس من المحتمل أن تسهم بأي شكل في تحقيق ما ننشده جميعا ألا وهو السلام والحرية لجميع العراقيين.

وختاما، إن الأحداث الأليمة التي وقعت يوم الثلاثاء الماضي لا ينبغي إلا أن تجعلنا نعيد تأكيد عزمنا على استمرار الأمم المتحدة في القيام بالدور المتواصل والمتزايد الذي نريد لها القيام به ونعيد تأكيد عزمنا على استمرار المجتمع الدولي في تحقيق الأماني المشروعة للشعب العراقي. وذاكرة جميع هؤلاء الذين عملوا من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل ومصداقية الأمم المتحدة نفسها لا تقبلان بأقل من ذلك.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالأسبانية): وفدي ممتن لسفيري الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على إحاطتيهما بشأن أنشطة بلديهما في العراق بموجب ولايتيهما في التحالف الذي أنشئ بوصفه السلطة في العراق، ووفقا للالتزامات الملقاة على عاتقيهما بمقتضى القانون الإنساني الدولي باعتبارهما الدولتين المحتلتين، وكذلك بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). ونحن ممتنون لهاتين الإحاطتين لأنهما توفران لنا المعلومات الأساسية الضرورية لمجلس الأمن حتى يتسنى له تقييم الحالة في العراق وتوجيه جهود الأمم المتحدة في ذلك البلد توجيها صحيحا.

تلقّت المكسيك أنباء الاعتداء على مقر الأمم المتحدة في العراق يوم الثلاثاء الماضي بوصفه عملا من أعمال العدوان ضد بلدنا وبوصفه اعتداء على جميع أعضاء الأمم المتحدة. ورئيس جمهورية المكسيك ووزير خارجيتها نقلا تعازيهما إلى الأمين العام وجميع موظفي الأمم المتحدة ورؤساء البلدان التي كان بعض رعاياها من ضحايا هذا العمل الإرهابي المنكر البغيض. إن الإرهاب، كعمل وكأسلوب، ما هو إلا تعبير غير عقلاني عن الكراهية وتصرف يحط من قدر الإنسان. ولا ينبغي أن ينتابنا الخوف من الإرهاب أو أن نتخاذل في جهودنا لمكافحته. وترى المكسيك أنه يتعين على مجلس الأمن وأعضائه أن يأخذوا مأخذ الجد مسألة حماية موظفي الإغاثة الإنسانية وموظفي المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية وخاصة في حالات الصراع. إن أي اعتداء متعمد على الموظفين الإنسانيين، كذلك الذي وقع في العراق، يشكّل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وينبغي المعاقبة عليه لكونه كذلك. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوحد جهوده حتى يضمن معاقبة المسؤولين عن هذه الجريمة. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يرسل رسالة واضحة جدا ويتخذ تدابير ملموسة وفعالة لزيادة الموظفين الإنسانيين وتعزيز أدوات حمايتهم. وسيظل

بلدي يقظا في هذا الخصوص وسيضاعف جهوده حتى يتخذ المجلس تدابير فعالة تحقيقا لهذا الغرض.

إن المكسيك حزينـــة على وفاة السيد سيرجيو فييرا دي ميلـو. إن جـهوده وموهبتـه وحسـه المرهـف ومهاراتـه، بوصفه موظفا دوليا، تركت بصمات لا تمحى في العـراق، على الرغم من أنه كان لم يمض سوى شهرين على وصوله إلى العراق. وستظل قدوته ومثابرته جزءا من روح هـذه المنظمة وروح كل موظف من موظفي الأمم المتحدة المتبقين في العراق. إن السيد فييرا دي ميلو، وفاء للولاية التي أناطها به المجلس، بدأ العمل فورا دعما لجهود شعب العراق من أجل استعادة سيادته وإنهاء الاحتلال العسكري. لقد فعل ذلك عن طريق إنشاء هيئات تمثيلية حقا يمكن أن تفضي إلى بزوغ حكومة قادرة على ممارسة سيادة العراق ممارسة فعالة. إن السيد فييرا دي ميلو قام بدور المحاور بعزم ملهم. والسيد فييرا دي ميلو لم ينغلق على نفسه في مكتبه بل سافر إلى جميع أنحاء البلد لتبادل الحديث مع كل قطاع من قطاعات المجتمع، حتى يحصل على فكرة واضحة عما يريده الشعب العراقي. وقبل وفاته بقليل قال لإحدى الصحف البرازيلية إن قوات التحالف تريد أن تعطي الشعب العراقي ثقة أكبر وأن ترسل إشارة بأن الاحتلال مؤقت، وذلك بالإعلان عن جدول زمني لانسحابها. وأضاف السيد فييرا دي ميلو أن من شأن هذا تقليل حدة التوتر بين السكان ومن المحتمل أيضا أن يفضي إلى وقف الاعتداءات على الجنود الأجانب.

إننـا، وقـد استمعنا إلى إحـاطتي الولايـات المتحـدة والمملكة المتحدة إلى مجلس الأمن هذا الصباح، نُعرب عن أملنا في الامتثال إلى نداءات السيد فييرا دي ميلـو والأمين العـام، وأن يُوضـع قريبـا جـدا جـدول زمـني لانسـحاب الاحتلال العسكري وكذلك جـدول زمـني لإقامـة سـلطة سياسية تمثيلية شرعية تستعيد حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله. ودون وضوح رؤية في هذا الصدد، ستصبح إعادة تعمير العراق أكثر صعوبة باطراد.

إن الأمم المتحدة اعتدى عليه الإرهاب في العـراق؛ وهـذا يعني إننـا جميعـا قـد اُعتـدي علينـا. بيـد أن العراقيين أنفسهم، شعب ذلك البلد، هم الذين سيشعرون أكثر من غيرهم بآثار هذا العدوان. إن الأمم المتحدة ليست طرفا في الصراع. إن الأمم المتحدة موجودة في العراق إلى جانب الشعب العراقي، وهذا بكل تأكيد ينبغي أن يكون إطار إيجاد حل. إن الأمم المتحدة تمتلك وحدها، في ميثاقها، ولاية قانونية وسلطة معنوية وسياسية وشرعية دولية لمواجهة التحديات الصعبة جدا للسلم والأمن الدوليين. ولهذا لا ينبغي للأمم المتحدة أن تستمر فحسب في أداء مهامها في العراق بل ينبغي أيضا أن تكثف جهودها وأن تعزز أكثر من أي وقت مضى دعمها للشعب العراقي.

والأمم المتحدة أيضا ينبغي أن تدعم وتنظم وتوجه الجهود الدولية الداعمة للعراق. وفي الظروف الراهنة ووفقا للقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والقانون الدولي، إن السلطة الناشئة عن الدولتين المحتلتين مسؤولة عن الأمن في إقليم العراق. والأمم المتحدة ، بشكل مستقل، عن طريق البعثة التي أنشأها المجلس، تقوم بعمل إنساني دعما لإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد.

والضربة القاسية التي وجهها ذلك الاعتداء الإرهابي للأمم المتحدة تجبرنا على إعادة تأكيد وجود الأمم المتحدة في العراق وتوسيع هذا الوجود بل وأيضا على إعادة صوغ صلاحيات وجودنا هناك. وتحقيقا لتلك الغاية ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل بنشاط تناول الحالة في العراق.

وبلدي سيدرس التقريرين اللذين قدمهما إلينا السفيران جونس باري ونغروبونتي، بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وفي هذا السياق، سنشارك في مداولات المجلس بشأن مستقبل الأمم المتحدة في العراق. ويرى بلدي أن الحالة في العراق حرجة وتنطوي على تبعات خطيرة جدا بالنسبة لجيرانه وللسلم والأمن الدوليين.

ونحن نشاطر الرأي الذي عبر عنه المتكلمون من على هذه الطاولة بأن العراق يحتاج إلى دعم المجتمع الدولي ووجوده وجهوده المتجددة من أجل استعادة السلام والأمن وكذلك سيادة القانون، ومن أجل استعادة سيادته. والمجلس

مسؤول عن تقرير أفضل السبل لتنظيم هذه الجهود وإرشادها وتوجيهها. ويعتمد على هذا الوجود الإنساني في العراق كما يعتمد عليه توجيه الموارد الفعالة لإعادة البناء.

وترى المكسيك أن المنظمة ينبغي أن توفر الهدى لجميع جهود ومساعي المجتمع الدولي في العراق. هذا هو ما نوقنه.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، يود وفدي أن يشكر الممثلين الدائمين للمملكة المتحدة والولايات المتحدة على إحاطتيهما بشأن الحالة في العراق، بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). والتقييم المعروض على المجلس بشأن العمل المنجز في العراق هو تقييم رائع، وبخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار جسامة المهام التي لا يزال يتعين إنجازها.

إن هذه الإحاطة المفتوحة لمجلس الأمن من جانب ممثلي التحالف تعقد في وقت يشعر فيه بالحزن العميق جميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ونحن نعبر عن تعازينا القلبية لأسر الضحايا وللأمم المتحدة. إن وفاة سيرجيو فييرا دي ميلو خسارة فادحة ليس فحسب بالنسبة لأقربائه وللأمم المتحدة بل أيضا بالنسبة لعدد لا يحصى من الناس أعطاهم أفضل قدراته من أجل تحسين حياتهم.

إن الأمم المتحدة تعيش أوقات محزنة جدا في حياتها، وأن الأوقات التي تعقب أي مأساة هي فرصة للتأمل وإعادة التقييم واعتماد نُهج عمل جديدة. وثمة أسئلة عديدة تطرح نفسها بعد أحداث ١٩ آب/أغسطس سأذكر بعضا منها.

لماذا الاعتداء على الأمم المتحدة، مع أن وجودها في العراق سلمي بحت؟ ما هو الخطأ الذي اعترى أمن الأمم المتحدة في بغداد؟ وما هي التدابير اللازمة لمنع وقوع أحداث مماثلة؟ من هم مرتكبو هذا الاعتداء الضاري؟ وما الذي يمكن عمله لإبطال المقاومة العراقية واللجوء إلى الأعمال الإرهابية؟ هل تسلل الإرهابيون الدوليون إلى العراق، وهل يقومون بعمليات في ذلك البلد؟ وما هي التدابير اللازمة لكسب قلوب وعقول العراقيين؟ وما هو نهج العمل الذي ينبغي أن تتبعه الأمم المتحدة والتحالف الممارس للسلطة في العراق في أعقاب الأحداث التي وقعت في بغداد؟

هذه هي بعض الأسئلة التي سيتعين على مجلس الأمن وسلطات التحالف الإجابة عليها في الأيام والأسابيع المقبلة من أجل المضي قدما، بثقة متجددة، بعملية إحلال السلام وإعادة البناء الوطني في العراق، واضعة في اعتبارها افتراض أساسي هو أن سلطات الائتلاف ليس أمامها من خيار سوى النهوض بمهمتها أيا كان الثمن الذي ستضطر إلى دفعه والصعوبات التي ستجابهها على هذا الدرب الصعب الوعر وغير المأمون.

من الضروري، يوم أن تقرر سلطات التحالف ترك البلد، أن تكون للعراق حكومة معترف بها دولياً ومؤسسات حكومية وعملية إنعاش اقتصادي، وقبل كل شيء أن يصبح بلداً يسوده السلام.

والأمم المتحدة ليس أمامها سوى خيار ضيق جدا. إن مجلس الأمن، بإعادة تأكيد التزامه بمساعدة الشعب العراقي على بناء السلام والعدالة في بلده وتقرير مستقبله السياسي، وبإعلان استمرار الأمم المتحدة في عملياتها في العراق وبأنه لن ترهبه هذه الاعتداءات اتخذ موقفا واضحا بالإعلان عن التزامه بالاستمرار في تقديم المساعدة للشعب العراقي.

وفي رأينا، من الضروري جدا، في هذا المنعطف، للسلطة والأمم المتحدة ومجلس الحكم للعراق ضم الصفوف في هذه اللحظة الحرجة وتصعيد مكافحة الإرهاب ووضع الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والأمنية والسيكولوجية المناسبة لمكافحته.

ومجلس الأمن بدأ بالفعل، وسيواصل في الأيام والأسابيع القادمة، مداولات شاملة فيما يتصل بالأسئلة التي أعاد طرحها على جدول أعمالنا الاعتداء الإرهابي على الأمم المتحدة في بغداد. ونتوقع أن يتوصل المجلس إلى أفضل السبل لضمان أمن بعثة الأمم المتحدة في العراق وموظفيها، وأن يتخذ التدابير الكفيلة بتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة

والشعب العراقي، وأن يجد السبيل الأمثل لمساعدة الشعب العراقي في إعادة بناء بلده، وتأكيد سيادته الوطنية والتغلب على الأوقات العصيبة للغاية التي يمر بها حاليا.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الجمهورية العربية السورية.

ما زال الحزن يلف الأمم المتحدة ومجلس الأمن إثر الحادث المروع الذي دمّر مقر الأمم المتحدة في بغداد وأدى إلى وفاة عدد من الأبرياء، بما في ذلك الممثل الشخصي للأمين العام، سيرجيو دي ميلو. وقد شجبت حكومة سورية على الفور هذا الحادث المروع، وأكدت على أهمية استمرار وتعزيز دور الأمم المتحدة في العراق. فقد وجّه السيد الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، إلى الرئيس البرازيلي برقية تعزية مستنكرا ومدينا هذا العمل الإجرامي. كما وجّه السيد فاروق الشرع، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، برقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة عبر فيها عن صدمته إزاء الاعتداء الإجرامي الذي استهدف مقر الأمم المتحدة في بغداد، وقدّم أحر التعازي وخالص المواساة لفقدان السيد دي ميلو الذي لمست القيادة السورية خلال زيارته إلى دمشق حرصه على أن تضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في استعادة العراق لحريته واستقلاله.

إن سورية تدعم القناعات التي تبناها الراحل دي ميلو، والتي دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى تحقيقها والمتمثلة في أهمية إنهاء احتلال العراق واستعادته لحريته وسيادته واستقلاله السياسي وسيطرته على ثرواته الطبيعية كمخرج للعراق من الأوضاع العصيبة الذي يمر بها.

إن المعاناة التي يمر بها شعب العراق هي مصدر قلق لجميع شعوب العالم في كل مكان. وقد بادرت الجمهورية العربية السورية عبر مختلف مؤسساتها إلى بذل كل جهد ممكن للتخفيف من معاناة العراقيين، وذلك عبر تقديم المساعدات الطبية والغذائية والمادية الأخرى، إلى جانب ما يقوم به أيضا عدد كبير من الدول العربية والدول الأخرى، إضافة إلى الأمم المتحدة وبرامجها المتعددة التي تقدم مختلف المساعدات التي يحتاجها الشعب العراقي.

لقد عقد وزراء خارجية الدول العربية الأعضاء في لجنة المتابعة والتحرك اجتماعا هاما في القاهرة بتاريخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣ بحثوا فيه الوضع على الساحة العربية من جوانبه كافة. وخلص الوزراء العرب في اجتماعهم إلى إعادة التأكيد على استعادة العراق لسيادته على أرضه وثرواته وإنهاء الاحتلال وإقامة حكومة وطنية في أسرع وقت ممكن ووفق جدول واضح ومحدد، وعلى ضرورة إعطاء دور محوري للأمم المتحدة في العملية السياسية في العراق، والتعاون مع جامعة الدول العربية في هذا الشأن ومع الأطراف المعنية إقليميا ودوليا في إطار مجلس الأمن. وخلص هذا الاجتماع أيضا إلى تشكيل لجنة تضم كلا من سورية ومصر والسعودية والبحرين والأردن وقطر وتونس والأمين العام لجامعة الدول العربية لمتابعة التطورات العراقية وإجراء الاتصالات الدولية اللازمة بشأنها.

وأخيرا، اسمحوا لنا أن نؤكد أن العراق الذي تجاوز عبر تاريخه العريق كل الصعوبات والتحديات وانتصر عليها، والذي ساهم أبناؤه في بناء حضارة عربية نعتز بها، لا بد أن يتجاوز هذه المحنة وأن يكتب له النجاح على الرغم من الدمار والجراح، وذلك بفضل وحدة شعبه وتضامن أبنائه ووقوف أشقائه العرب والمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، إلى جانبه.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

لم يعد هناك أي متكلمين آخرين في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.